افتحوا الأبواب لتدخل السيدة... والسيد

محمد أبو الغيط

«وأنا محاولة البقاء وكل ما حولي يحاول أن أزولا! الوقت ذو نابين يكمّن لي/ وأهلي يهدمون بدي/ أضيفُ يداي أخطأتا كثيرا أو قليلا!/ وطني سماحي لم أصل في موعدي/ الموت أخرني قليلا». إذن، انتهت محاولات بقاء الشاعر مريد البرغوثي بجسده، لكن روحه بقيت فكراً وشعراً، وكذلك لم ينقطع فضله على ما لا يحصى من التلاميذ والأصدقاء. في 2011، التقيت الروائية المصرية رضوى عاشور للمرة الأولى منفردة، ثم مع زوجها البرغوثي. كنتُ حينها شابا مرتبكا، قادماً من الصعيد، يقدّم خطوة ويؤخر أخرى في تلك المدينة الكبيرة، ولا يزيد أرشيفي عن بضع مقالات لا أكثر. فوجئت بأن الشاعر الكبير يعرف ما أكتب. ليس مردّ ذلك شخصي، بل شخصه. هو من كان يهتم بالغ الاهتمام بالثورة المصرية وبكل ما ينتجه جيلها. وجدتُ، كما وجد غيري، الدعم والكرم في حديقتها الغناء، وإلى اليوم أحتفظ بلوحات للرسام السوري، برهان كركوتلي، أهدتني إياها الدكتورة رضوى، كانا يؤمنان بنا. هل رأيا في جيلنا أملا يحييهما من تكرار تجربة الافتراق القاسية؟ قصتهما درامية كما يليق بقصيدة، لا بالواقع. غادر البرغوثي قريته، دير غسّانة، ليدرس الأدب الإنكليزي في القاهرة عام 1966، وفيها تلقى خبر الهزيمة، ومنعه من العودة إلى أرضه المحتلة. يُفتن بحب زميلته بالكلية التي تهيم بشعره بدورها. يحاربان رفض أسرتها، وتعقيدات القوانين. يتزوّجان وينجبان، لكن البرغوثي يخرج من مصر تاركا طفلا عمره أشهر، بعد ترحيله على يد رجال أمن غلاظ، بسبب معارضة خافتة أبداها لمعاهدة كامب ديفيد. قال لاحقا إنه اكتشف إنها وشاية من زميل في اتحاد الكتاب الفلسطينيين! .. لم يعد إلى مصر إلا عام 1993، أي بعد 17 عاماً، حيث انتقل من القاهرة إلى بيروت، ثم إلى بودابست. «أنا لا سرير يدوم لي / لا سقف يأفئني طويلا/ أما الأحبّة لست أنسمهم، وإن قالوا «الإقامة» قلت بل قصدوا «الرحيلا»/ ويجيء بالأخبار راويها فأفزع قبل أن أصغي له أو أن يقولا». .. شاب شعر مريد البرغوثي في المنافي، لكنه تجاوز بروح شابّة متمرّدة. يرفض التراكيب اللغوية المكرّرة، كما يرفض الشعارات الفارغة من البوصلة الأخلاقية «معيار السلوك عندي ليس الصحيح والخطأ بل الجمال والقبح»، بالنسبة له، لا تنفك قضية تحرير وطنه عن تحرير المواطن العربي في بلاده. ليس متمركزا أعمى حول ذاته، في سيرته «رأيت رام الله» يقول إنه أدرك أن له أشباها «من المواطنين الغرباء في عواصمهم ذاتها ودون أن تتعرّض بلادهم للاحتلال الأجنبي». يؤكد مرارا، في طيات شعره، على إعجاز العادي. بخلاف تمنّي الشهادة المعتاد في «الشعر المقاوم». يمتدح مريد في إحدى قصائده الوفاة الطبيعية وسط الأهل. وفي قصيدة «الشهوات» يحدّثنا عن «شهوة لبلادٍ تطالب أبناءها بأقل من الموت جيلاً فجيلاً/ وفيها من الوقت وقتٌ نخصّصه للخطايا الحميمه/ والغلط الأدمي البسيط/ وزحزحةِ الافتراض البطوليّ عنّا قليلا/ فمسكينةٌ أُمّةٌ حين تحتاج كلّ البطولات من كلّ أبنائها/ وتعيش الحياة قتيلاً فتيلاً». لكنه على الرغم من ذلك، عاش حياة بطولية. شجاعة أمام السلطات المختلفة، وشجاعة أمام الذات. يؤكّد مرارا أهمية «رصد حصة الضحية من أخطائها، وعدم الاكتفاء برصد الخلل عند الآخرين، الغازي أو المستعمر، أو الإمبريالية». في سرده لمعنى اسم عائلته، روى أن أهله أخبروه أنه من البرّ والعفو، بينما يقول إنه يعتنق تفكيرا مباشرا لن يُرضي وجهاً، الأسرة، وهو أن المقصود هو البرغوث لا أكثر. في لقاء أخير في لندن، التقيت مريد في سهرة مطولة. تحدّث بتدفق وحميمية عن ثورات الربيع العربي. كرّر مقولته إن عام 2011 هو وحده العام الجديد. كان حادّاً كالسيف في موقفه من الاستبداد العربي، وفي عدم التغاضي عن استبداد النظام السوري بحجّة الممانعة. رفض النظر إلى الغرب فقط مستعمراً سابقاً، وأكد احترام المنجزات الغربية في مجال الحريات الفردية. تحدّث بحنان واضح عن شباب مصريين سجناء، مثل علاء عبد الفتاح، كأنهم جميعا أبناؤه.

لاحقا، قرأت قصيدته لنعي شقيقه منيف الذي قال إنه الرجل الوحيد الذي يمكن وصفه بصفات الأمومة، فهو «رجل رؤوم». اليوم فقدنا رجلاً رؤوما نادراً آخر.

عن «معارضة مشروطة» في مصر

ممدوح الشيخ

هل يشكل الحديث الرسمي المصري عن الحق في التعبير والاستعداد لقبول وجود المعارضة السياسية تحولاً في المشهد المصري؟ سؤال يرتب حتمًا على الحديث الذي لا سابقة له في الخطاب الرئاسي المصري منذ سنوات، لكنه سؤالٌ تشكل الإجابة عنه مهمة عسيرة. أولاً، لأن السنوات الماضية شهدت تأكيدًا جازمًا بالأقوال والأفعال لفكرة أن انتقاد أجهزة الدولة يؤثر سلبًا في أدائها، وأن «وحدة الصف الوطني» تقتضي ألا يكون هناك «لهجة احتجاجية» في إبداء الرأي، حتى لا يكون هناك احتمال (مجرد احتمال) لأن يبدّر أحد بذرة أية دعوة للتغيير، والمشكلة متصلة بالمصالح أو القناعات. وهو ما لا يمكن أن يتجاوز الانتقاد من دون الدعوة إلى التغيير، ومناشدة أصحاب السلطة (المستمرين فيها من دون منافسة حقيقية) بتحسين أدائهم في تنفيذ سياسات قرّروا، منفردين، أن ينفذوها. وهذا إلغاء تام للسياسة، وتقزيم للحقوق والحريات، وتسويف يبدو أنه بلا نهاية لاستكمال معالم دولة القانون، وبتعبير أكثر وضوحًا، يعزز هذا التطلع الإصرار على أن «الاستقرار» يعني التسليم بكل ما تقرّر السلطة أنه ضرورة أو «مصلحة وطنية عليا». والمعارضة المشروطة والمواطنة المنقوصة، وفضلًا عن وصم السياسة وتخويف الناس منها، ستؤدّي، على الأرجح، إلى تآكل حيوية المجتمع وشحوب الشعور بالانتماء الوطني، وتتعارض هذه الحالة تعارضًا تامًا، مع مساعي الحفاظ على «وحدة الصف الوطني»، والحفاظ على «الاستقرار»، وتلك أهدافٌ تتحق بالتراضي وقبول المفاوضة والمواءمة والحل الوسط، ولا تتحقق بالاحتكام الصارم إلى مبدأ: «الإدارة بالأمر» من أعلى إلى أسفل، كاتجاه واحد ووحيد للتأثير.

ولا مبرّر أبدًا للاستمرار في «التّنكّر» للسياسة، وفي إعادة تعريف: المعارضة، والحرية، وحقوق الإنسان، و... ولا شيء يمكن أن يجعل العالم العربي في منأى عن موجة جديدة من الثورات (وهو أكثر ما يقلق دعاة الاستقرار) سوى «إعادة الاعتبار للسياسة».

(كاتب مصري)

لا تقبل إعادة التعريف، بالشكل الذي يجعل أدوار كل المؤسسات السياسية في دولةٍ لا يتجاوز دور «خدمة العملاء» في شركة. والتذرّع بمبرّرات مثل: «بناء الدولة» أو «حروب الجيل الرابع» أو الاستهداف الدائم، أو ما شابه، مؤدّاه أن على جميع المحكومين قبول مكانهم، الذي هو «قدر مقدور»، في بنية سلطة هرمية، قانونها الثبات ثم الثبات ثم الثبات، وإلا كان المعارض كـ «العبد الآبق»، أي العبد المتمرّد على عبوديته، وعقابه الموت!

والمقبول، المشروط، الوارد في الخطاب الرئاسي المصري أخيرا، ليس سوى الحق في الكلام عما يساعد على تحسين حياة الناس، وليس تغيير أفكارهم مثلًا، أو بمبادرة أحد بذرة أية دعوة للتغيير، والمشكلة متصلة بالوحدة، تحت مظلة مطالبة أرضه المحتلة. يُفتن بحب زميلته بالكلية التي تهيم بشعره بدورها. يحاربان رفض أسرتها، وتعقيدات القوانين. يتزوّجان وينجبان، لكن البرغوثي يخرج من مصر تاركا طفلا عمره أشهر، بعد ترحيله على يد رجال أمن غلاظ، بسبب معارضة خافتة أبداها لمعاهدة كامب ديفيد. قال لاحقا إنه اكتشف إنها وشاية من زميل في اتحاد الكتاب الفلسطينيين! .. لم يعد إلى مصر إلا عام 1993، أي بعد 17 عاماً، حيث انتقل من القاهرة إلى بيروت، ثم إلى بودابست. «أنا لا سرير يدوم لي / لا سقف يأفئني طويلا/ أما الأحبّة لست أنسمهم، وإن قالوا «الإقامة» قلت بل قصدوا «الرحيلا»/ ويجيء بالأخبار راويها فأفزع قبل أن أصغي له أو أن يقولا». .. شاب شعر مريد البرغوثي في المنافي، لكنه تجاوز بروح شابّة متمرّدة. يرفض التراكيب اللغوية المكرّرة، كما يرفض الشعارات الفارغة من البوصلة الأخلاقية «معيار السلوك عندي ليس الصحيح والخطأ بل الجمال والقبح»، بالنسبة له، لا تنفك قضية تحرير وطنه عن تحرير المواطن العربي في بلاده. ليس متمركزا أعمى حول ذاته، في سيرته «رأيت رام الله» يقول إنه أدرك أن له أشباها «من المواطنين الغرباء في عواصمهم ذاتها ودون أن تتعرّض بلادهم للاحتلال الأجنبي». يؤكد مرارا، في طيات شعره، على إعجاز العادي. بخلاف تمنّي الشهادة المعتاد في «الشعر المقاوم». يمتدح مريد في إحدى قصائده الوفاة الطبيعية وسط الأهل. وفي قصيدة «الشهوات» يحدّثنا عن «شهوة لبلادٍ تطالب أبناءها بأقل من الموت جيلاً فجيلاً/ وفيها من الوقت وقتٌ نخصّصه للخطايا الحميمه/ والغلط الأدمي البسيط/ وزحزحةِ الافتراض البطوليّ عنّا قليلا/ فمسكينةٌ أُمّةٌ حين تحتاج كلّ البطولات من كلّ أبنائها/ وتعيش الحياة قتيلاً فتيلاً». لكنه على الرغم من ذلك، عاش حياة بطولية. شجاعة أمام السلطات المختلفة، وشجاعة أمام الذات. يؤكّد مرارا أهمية «رصد حصة الضحية من أخطائها، وعدم الاكتفاء برصد الخلل عند الآخرين، الغازي أو المستعمر، أو الإمبريالية». في سرده لمعنى اسم عائلته، روى أن أهله أخبروه أنه من البرّ والعفو، بينما يقول إنه يعتنق تفكيرا مباشرا لن يُرضي وجهاً، الأسرة، وهو أن المقصود هو البرغوث لا أكثر. في لقاء أخير في لندن، التقيت مريد في سهرة مطولة. تحدّث بتدفق وحميمية عن ثورات الربيع العربي. كرّر مقولته إن عام 2011 هو وحده العام الجديد. كان حادّاً كالسيف في موقفه من الاستبداد العربي، وفي عدم التغاضي عن استبداد النظام السوري بحجّة الممانعة. رفض النظر إلى الغرب فقط مستعمراً سابقاً، وأكد احترام المنجزات الغربية في مجال الحريات الفردية. تحدّث بحنان واضح عن شباب مصريين سجناء، مثل علاء عبد الفتاح، كأنهم جميعا أبناؤه.

لاحقا، قرأت قصيدته لنعي شقيقه منيف الذي قال إنه الرجل الوحيد الذي يمكن وصفه بصفات الأمومة، فهو «رجل رؤوم». اليوم فقدنا رجلاً رؤوما نادراً آخر.

هذا الجيش الساخر في العراق

ولاء سعيد الساعراني

دشّن ثوار العراق، قبل أيام، صفحة جديدة من المواجهة بينهم وبين أركان العملية السياسية وأحزابها في المنطقة الخضراء، تحت ضغط الإجراءات الحكومية التي تمنع التظاهر والتجمع بسبب جائحة كورونا، والتزاما منهم، منذ بداية الوباء، باحترام التعليمات الوقائية والصحية. إذ أنشأ الشباب صفحة على «فيسبوك» سميت «جيش الأضحكني»، لتكون سلاحا ساخرا وفكاهيا، يحاربون به الأحزاب والشخصيات السياسية، وكذلك من يسمونهم الذيول والمتملقين والمنتفعين من السلطة السياسية من أتباع بعض العمائم والأسماء الطائفية. وقد حظيت الصفحة، خلال الأربعة أيام الأولى، بمتابعة كبيرة وواسعة لفكرتها اللامعة والمتميزة، من تأسيس جيش يقيادة وتراتبية ومهام وشعار أسلحته هي رموز «سمابلي» الضاحكة فقط، والمعروفة في شبكات التواصل الاجتماعي، وسّن هذا الجيش الذي وصل تعداده اليوم إلى خمسين ألفا من المتابعين أول عملياته على أهداف معادية لثورة تشرين ولشبابها، فهاجم أغنية تشوه المتظاهرين، للمغني علي الدلفي، وهو من أتباع مقتدى الصدر، ولشدة الهجوم الذي بلغ تسعين ألفا من رموز «سمابلي» اضطر المغني لسحب الأغنية من التداول. اتجه الجيش بعدها إلى الهجوم بواحد وسبعين ألف ضحكة على المنشد بهاء الحسيني، سليل العمائم الذي غنى أغنية تحريضية وعنيفة ضد المتظاهرين، كلماتها سب وقدح بهم. بعدها استهدف «جيش الأضحكني» بخمسة وعشرين ألف ضحكة صفحة صالح محمد العراقي، على «فيسبوك»، وهو ابن أخت مقتدى الصدر وصاحب هذه الصفحة، وسبق للصدر أن سمّاه «شعبوثي»، وهو شاب في مقتبل العمر، يدير حسابات الصدر على «فيسبوك» و«تويتر»، ويعطي فتاوى وتعليمات، ليس فقط إلى أتباع خاله، بل إلى الشعب العراقي، ويوقع ما يكتبه بوزير القائد. كما تمت مباغتة صفحة عمار الحكيم وقناته التلفزيونية، قناة الفرات، بواحد وعشرين ألفا وخمسمائة وتسع وسبعين ضحكة، وكذا صفحة المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي. وتمّ الهجوم أيضا على رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، الذي حظر عددا غير قليل من الساخرين منه في أثناء الهجوم عليه. واستُهدف المجرم الطائفي ابو درع الذي أظهرت أفلام فيديو له وهو يشوي مواطنين عراقيين، ويشمت بهم، قبل سنوات، ونال أربعين ألف ضحكة، إضافة إلى قائمة طويلة من الأسماء، ما تزال في دور الانتظار.

حمد فرحان، شاب ولد عام 1999 في محافظة المثنى، هو أحد «أدمنية» الصفحة، وأحد مؤسسيها، مع عدد غير قليل من الأصدقاء والصديقات بالأعمار نفسها. تحدث عن فكرة الصفحة، وأفاد بأن التفكير بعدة صفحات بدأ منذ عام 2019، واحدة اسمها جيش الأضحكني، وثانية جيش الإغضبني. وكانت أفكارا ساخرة ومضحكة، يتكلم بها الشباب فيما بينهم، ويضحكون على ما يحصل في بلدهم، وعلى الذين يحكمون، وأشخاص الذين يتولون مناصب خطيرة من دون كفاءة، ولا قدرة تقرر مصائر العراقيين ومصير البلاد. ووراء هذه الضحكات، كان هناك شباب تشريني حر ورافض للعملية السياسية، يعادي المليشيات وإيران وغيرها.

يقول فرحان «ليس لدينا ما نحاربهم به إلا ضحكة، ومع ذلك أخافهم هذه الصفحة، فمثلا عبر هجمتنا على المغني، علي الدلفي، عرف مقتدى الصدر أن هناك مائة ألف شخص صوّتوا ضده باقل من ساعتين، هذا واحد من النماذج التي نجحنا كصفحة في تثبيتها، بعد أيام قليلة من إنشائها. وعن شعبية الصفحة، يقول إنها وصلت إلى المليون على أحد برامج التواصل، وكانت في مقدمة الصفحات في أول ثلاثة أيام لها. وقد تعلم هذا الشاب التشريني، كما يسمي العراقيون أبناء ثورتهم، تظاهرات ومواجهات كثيرة واسعة مع القوات الأمنية على مدى عام ونصف العام. وقد عاش كل تفاصيل ثورة تشرين من مرافقة الشباب النقي المطالب بوطن، وعرف المندسين والذيول من الوشاة وأتباع المليشيات وقتلة المتظاهرين الموجودين في ساحة التحرير في بغداد. وهو اليوم يرافقه بشكلون جبهة سلمية جديدة، بصفحة لجيش ساخر، لها كل التنظيمات الإدارية العسكرية، من قيادة عامة وفرق ومواجهات كثيرة واسعة مع القوات الأمنية في عموم العراق، لتكون بداية لتنظيم ووحدة والتزام منضبط، ونواة لعمل جديد يهيئ للتطورات المقبلة، لأن هذه الآلاف المؤلفة من الشباب لم تلقَ أسلحتها بعد، ولم تفل عزيمتها، بل تمور جمرة ثورتها تحت حالة الطوارئ وتعليمات الصحة، وإلا لنزلت كما في بداية الثورة، هادرة تهتف بإسقاط العملية السياسية واسترجاع العراق.

> «جيش الأضحكني» مفاجأة سارة، يقدمها ثوار تشرين لكل الشعب، بها يفتحون جبهة سلمية ضد العملية السياسية وأحزابها ومليشياتها

في غضون ثلاثة أيام، تلقّف الشباب العراقي الصفحة، وبدأ العمل التطوعي من مختلف المدن، لتتشكل أكثر من عشرين مجموعة، وصفحات فردية كثيرة في مدن العراق المختلفة، ويصل تطوع الشباب للعمل صباحا أو مساءً إلى مئات يتحشدون للبدء في الهجوم على الأهداف المحدّدة والمقترحة. ونشرت قيادة «جيش الأضحكني» بيانا تدعو فيه الأعضاء إلى الوحدة والتنسيق والتركيز على الأهداف المهمة في العمل. كانت الصفحة تشرين إلى الأمام، وتعزيز لمواقف أبناء العراق في نضالهم السلمي، للتخلص من عملية الاحتلال السياسية، وتشكيل عملية سياسية وطنية تعيد للعراق سيادته وللشعب العراقي أرضه وبلده.

كتبت شابة تعليقا طريفا على الصفحة: «خطية الجماعة، يمن يلتهون بالقدس، لو بالمحل، لو بجيش الأضحكني؟».

(كاتبة عراقية في باريس)

الحريري ودعمه العربي والدولي

جيرار ديب

أكدت أوساط رئيس الحكومة اللبنانية المكلّف، سعد الحريري، أنه عائد إلى بيروت، وهو محمّل بدعم عربي ودولي كبير للمضي بتأليف حكومة وفق المعايير التي وضعها مسبقًا، والتي يتبنّاها الثنائي الشيعي، حزب الله وحركة أمل، والحزب الاشتراكي. في حين ذكرت مصادر التيار الوطني الحرّ «أن لا حكومة ستتشكل إلا وفق معايير موحّدة تسري على الجميع». وقد لفتت هذه المصادر إلى «أن محاولة الرئيس المكلّف تشكيل حكومة تتجاوز الرئيس ميشال عون لا يمكن أن تمرّ على الإطلاق». فبين التيارين الأزرق والبرتقالي، تتوقف عملية التشكيل، ويدخل لبنان في نفق اللاعودة، إلا إذا تنازل أحدهما لصالح المصلحة العامة.

سعد الحريري الذي قام بجولات عربية، باستثناء السعودية، وغير عربية، سيما تركيا وفرنسا، قد استسمح عذرًا في ما يبدو حشدًا داعمًا لرؤيته في تشكيل الحكومة في لبنان، ما سيضع العهد وسيده في خانة التوقيع، إلا أن السؤال: هل ستجري رياح الحريري في التشكيل بما تشتهيه سفنه، أم سترتطم بصخرة العهد وتتلاشى، ويعود اللبناني إلى حالة الانتظار؟ بقراءة هادئة لتحرّكات الحريري الخارجية، نجدها تتقاطع مع عناوين داخلية، أتت على أكثر من لسان، جميعها تهدف إلى تضييق الخناق على العهد وتياره برئاسة الوزير السابق والنائب، جبران باسيل، الذي لا يخفي سخطه المتصاعد على كل الأفرقاء في الداخل، سيما حليفه الرئيسي حزب الله، باعتبار أنه لم يساند العهد كما يجب.

كرّر التيار الوطني الحرّ، إثر اجتماع مجلسه الدوري إلكترونيًا برئاسة باسيل، أنّ تفاهم مار مخايل (مع حزب الله في عام 2006) «لم ينجح في مشروع بناء الدولة وسيادة القانون»، واعتبر المجتمعون أنّ تطوير هذا التفاهم باتجاه فتح آفاق وآمال جديدة أمام اللبنانيين هو شرط لبقاء جداوه»، في إشارة واضحة إلى زعزعة الثقة بين التيار وحزب الله، حيث يعتبر التيار أنّ الحزب لم يلاقِ مسيرة العهد الإصلاحية في مكافحة الفساد، بل ظلّ يُعلي شأن البيئة الشيعية، واحتضانه رئيس مجلس النواب، نبيه بري، فوق المصلحة الوطنية؛ في المقابل، كانت لافتة تغريدة النائب أنور الخليل، المنتمي إلى كتلة التنمية والتحرير برئاسة بري، التي دعا فيها الرئيس عون إلى تقديم تنازلات، وإلا الذهاب إلى مطالبة الأمم المتحدة بوضع لبنان تحت الفصل السابع. صحيحٌ أنّ النائب المذكور عاد وأوضح مضمون تغريدته، ولكن من المؤكّد أنه يعبّر عن لسان حال بري، الخصم الأول للعهد، بدليل أنه لم يدخل تسوية الرئاسة، ولرئيس التيار الذي تجمع بينهما مشكلات كثيرة. يتقاطع مع الحريري في مطالبه الداخلية التي تضع مسؤولية التعطيل على العهد ذلك النداء الذي وجّهه البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي، في عظته ما قبل الأخيرة، وذلك في سياق الحركة غير المنقطعة التي ينشط فيها الصرح منذ أسابيع، ومفاد هذا النداء المطالبة بوضع لبنان على طاولة «التدويل»، من خلال حضانة دولية للبنان، بعدما فشل مسؤولوه بالخروج من أزمة التشكيل، في بلدٍ يتخبّط بأكثر من أزمة، وفي مقدمتها الضائقة الاقتصادية الخانقة، بالتوازي مع انتشار وباء كورونا الذي يربك الوضع الداخلي، ويهدّد بتفاقم الأزمة الصحية في البلد. خروج سعد الحريري من التسوية الرئاسية التي فرضها الأمر الواقع بعد عامين ونصف من الفراغ الرئاسي، كان عند تقديم استقالته بعد شهر تقريبًا من انتفاضة 17 تشرين الأول، حيث أطلق سهامه صوبها على العهد، والنائب باسيل تحديدًا، محمّلًا إياهما المسؤولية الكاملة عما وصل إليه لبنان من أزمات، تتحوّل اليوم إلى فوضى أمنية، مع عمليات الاغتيال التي يجد بعضهم أنها ستكون بداية التصفيات السياسية، ما قد يشعل الشارع، مستذكرين اغتيال الصحافي، نسيب المتني، الذي كان سبب اشتعال ثورة 1958 والقضاء على طموح الرئيس كميل شمعون بالتمديد. على الرغم من تفسير محلّلين ومراقبين كثيرين عودة سفير السعودية، وليد بخاري، إلى بيروت، أنها بمثابة تأكيد جديد لاهتمام القيادة السعودية بما يعانيه لبنان من أزمات اقتصادية ومالية، بالتنسيق مع طروحات الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، لإيجاد حلٍّ للبنان؛ إلا أنّ الموقف السعودي لا يزال رافضًا تمثيل حزب الله في الوزارة المرتقبة، ولم تنفع توسلات الحريري في الإمارات ومصر، بتليين هذا الموقف، والقبول بلقاء مرشح المملكة. لذا، رجّحت المصادر أن يكون قد طلب هذا من ماكرون، في زيارته الأخيرة باريس.

> الموقف السعودي لا يزال رافضًا تمثيل حزب الله في الوزارة المرتقبة

وأمام هذا التقاطع الداخلي لتحركات الحريري خارجيًا، جاءت زيارة وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، التضامنية مع لبنان (ثم زيارة الحريري الدوحة). لذا، رأت مصادر مقرّبة أنّ الزيارة قد تحمل دعوة إلى مؤتمر الدوحة 2، بجمع اللبنانيين على طاولة مستديرة لتخرج بالحلّ المنشود.

(كاتب لبناني)

رئيس محبوب متوحد في «صومعته»

محمود الريماوي

شاهد كاتب هذه الكلمات، مثل غيره، في عهد الخلفاء الأربعة، وهي ليست من اللهجات السائرة لأبناء الديار التونسية، وإن كانت تُستخدم في المراسلات الرسمية، وفي إذاعة الأخبار، كما في مؤلفات العلم والأدب وسائر ألوان المعرفة.. وواقع الحال أن قيس سعيد يظلم العربية، إذ يستخدمها في غير موضعها، وفي غير أوان استخدامها، ما قد يُنفر كثيرين منها، ويثبط الحملة الداعية إلى تعريب أوسع نطاقا. ومن الجلي أن هذه الواقعة تشير، بين ما تشير إليه، إلى أن الرئيس يعيش، للأسف، غربة نفسية ولغوية مكينة عما حوله، وأنه ما انفكّ يقاقم الفجوة ويزيدها اتساعا بينه وبين الجمهور العريض، بمن في ذلك الملايين ممن اقترعوا له حبا وطواعية في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الميلادي 2019، مستبشرين بشخصه وشمائله الرفيعة. بل إنه، علاوة على ذلك، يزيد من الانفصال بينه وبين موقعه مسؤولاً أولاً للبلاد، إذ لا يتوانى عن إبداء التبرّم بالنظام والياته الدستورية وبالأحزاب والتيارات السياسية والفكرية، ناعياً عليها ضعف الجدارة والأهلية، وحتى طاعنا بتمثيلها الشعب. وهو أمر يثير العجب، فلكل شخص أن يتبنى ما شاء من آراء وأفكار وقناعات ومعتقدات، حتى لو كان رئيسا للجمهورية، غير أن الأفكار الشخصية لا تُجيز انفصاله عن الدولة التي يقودها، فيسلك سلوكاً مزدوجاً يجعله معارضاً داخل القصر، ويكابد صعوبة بنيوية في الانتقال من موقع رجل القانون المستقل حزبياً إلى موقع رئيس البلاد الذي يسهر على تسيير الشأن العام وفقاً للدستور. ويصرف النظر عن رأيه الخاص في الأحزاب والنواب، فهؤلاء يمثلون في هذه الأونة الشعب، ولهم أن يزاولوا الصلاحيات والسلطات التشريعية والرقابية، وأن يختاروا من بينهم من يتولى السلطة التنفيذية، وللرئيس أن يحتفظ بآرائه الذاتية بغير نقصان، تماماً كما أن على ممثلي الشعب وزعماء الأحزاب أن يحترموا موقع الرئاسة المنتخبة بالاقتراع المباشر، بصرف النظر عن رأي أيٍّ منهم بالرئيس، وأن تتجاوز الخلافات والاجتهادات القبول أو النفور الشخصي إلى رحبة الاحتكام إلى الدستور، وإلى مصلحة البلاد والعباد في عبور المرحلة الانتقالية التي طال العهد عليها، والانصراف إلى معالجة المعضل الاقتصادي والاجتماعي الذي يثقل كاهل ملايين التونسة، والذي يُخرج الدولة العراقية ورموزها المصنوعة بحرفية، لتكون بداية لتنظيم ووحدة والتزام منضبط، ونواة لعمل جديد يهيئ للتطورات المقبلة، لأن هذه الآلاف المؤلفة من الشباب لم تلقَ أسلحتها بعد، ولم تفل عزيمتها، بل تمور جمرة ثورتها تحت حالة الطوارئ وتعليمات الصحة، وإلا لنزلت كما في بداية الثورة، هادرة تهتف بإسقاط العملية السياسية واسترجاع العراق.

> «جيش الأضحكني» مفاجأة سارة، يقدمها ثوار تشرين لكل الشعب، بها يفتحون جبهة سلمية ضد العملية السياسية وأحزابها ومليشياتها

في غضون ثلاثة أيام، تلقّف الشباب العراقي الصفحة، وبدأ العمل التطوعي من مختلف المدن، لتتشكل أكثر من عشرين مجموعة، وصفحات فردية كثيرة في مدن العراق المختلفة، ويصل تطوع الشباب للعمل صباحا أو مساءً إلى مئات يتحشدون للبدء في الهجوم على الأهداف المحدّدة والمقترحة. ونشرت قيادة «جيش الأضحكني» بيانا تدعو فيه الأعضاء إلى الوحدة والتنسيق والتركيز على الأهداف المهمة في العمل. كانت الصفحة تشرين إلى الأمام، وتعزيز لمواقف أبناء العراق في نضالهم السلمي، للتخلص من عملية الاحتلال السياسية، وتشكيل عملية سياسية وطنية تعيد للعراق سيادته وللشعب العراقي أرضه وبلده.

كتبت شابة تعليقا طريفا على الصفحة: «خطية الجماعة، يمن يلتهون بالقدس، لو بالمحل، لو بجيش الأضحكني؟».

(كاتبة عراقية في باريس)

آخر. وغرّد ثان: من أهم نتاج «تشرين» أنها صنعت جيلا ساخرا، وظف سخريته لإزعاج السلطة والمطبلين لها في كل مكان. بات الإخفاق يحفّ بها. لأسباب بسيطة وأخرى مركبة. ومن الأسباب البسيطة المباشرة أن الرجل لا يجد نفسه في النظام الذي وصل من خلال آلياته إلى الحكم، وإذا كان ذلك من حقه، فإن هذا الحق منوط بأن يعمل الرئيس مع قوى منتخبة وتمثيلية أخرى إلى إجراء «إصلاحات» وفق ما يتيحه الدستور إذا أمكنه ذلك، وإذا وجد قوى أو ممثلين يتوافقون معه، ويشكلون معا كتلة وازنة، غير أن الرئيس الذي يضع مسافة واحدة مع الجميع، فإنه يضعها بروح سلبية متنائية، قوامها الانقطاع عن جملة الآخرين، والركون إلى حالة تشبه التوحد السياسي والرهبنة الفكرية. ويقيناً أن الحكم لا يُدار بهذه الطريقة، وأن للرئيس الاستماع إلى مستشارين أكفاء، يمثلون مكونات المجتمع وحساسياته، لا أن يستمع فحسب إلى امتولات يلهج بها التراث والتاريخ، في انقطاع مشهود عن أحكام الزمان والمكان. ومن الأسباب المركبة أن هذا الإخفاق الذي يلوح يعود إلى عوامل تتعلق بالتدافع السياسي غير المنضبط بين قوى حزبية، لم تبتّ سهمها على الديمقراطية والإصلاح داخل بيوتها الحزبية، ولا على اشتغالها بالصالح العام، مقارنة بانصرافها إلى التنافس المحموم على التصدّر، وإلى مسؤولية مختلف الأطراف عن التلكؤ في إنشاء محكمة دستورية تبتّ في المسؤوليات والمهام المنوطة بمراتب الحكم ومستوياته المختلفة، بغير تداخل أو ابتتات. إلى جملة ظروف عامة أخرى، متعلقة بانتشار جائحة كورونا، وانعكاسها الثقيل على الحراك الاقتصادي، ومنه القطاع السياحي الضخم (سبق أن قال مسؤولون تونسيون، من دون أن يجانبهم الحق، إن ظروف البلاد لا تسمح بأي إغلاق للقطاعات الاقتصادية). وعلاوة على هذا، فإن حملة التطعيم ضد الوباء لم تبدأ بعد في البلاد حتى تاريخه، ما يثير قلقا مشروعاً.

هل يروم الرئيس أن ينشغل الناس، داخل تونس وخارجها، بمخاطباته ومنازعاته مع رؤوس في السلطتين، التنفيذية والتشريعية، بدلاً من الاهتمام بدوران عجلة الحياة من جديد؟

(كاتب من الأردن)

السنة قبائل في شبه الجزيرة العربية في عهد الخلفاء الأربعة، وهي ليست من اللهجات السائرة لأبناء الديار التونسية، وإن كانت تُستخدم في المراسلات الرسمية، وفي إذاعة الأخبار، كما في مؤلفات العلم والأدب وسائر ألوان المعرفة.. وواقع الحال أن قيس سعيد يظلم العربية، إذ يستخدمها في غير موضعها، وفي غير أوان استخدامها، ما قد يُنفر كثيرين منها، ويثبط الحملة الداعية إلى تعريب أوسع نطاقا. ومن الجلي أن هذه الواقعة تشير، بين ما تشير إليه، إلى أن الرئيس يعيش، للأسف، غربة نفسية ولغوية مكينة عما حوله، وأنه ما انفكّ يقاقم الفجوة ويزيدها اتساعا بينه وبين الجمهور العريض، بمن في ذلك الملايين ممن اقترعوا له حبا وطواعية في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الميلادي 2019، مستبشرين بشخصه وشمائله الرفيعة. بل إنه، علاوة على ذلك، يزيد من الانفصال بينه وبين موقعه مسؤولاً أولاً للبلاد، إذ لا يتوانى عن إبداء التبرّم بالنظام والياته الدستورية وبالأحزاب والتيارات السياسية والفكرية، ناعياً عليها ضعف الجدارة والأهلية، وحتى طاعنا بتمثيلها الشعب. وهو أمر يثير العجب، فلكل شخص أن يتبنى ما شاء من آراء وأفكار وقناعات ومعتقدات، حتى لو كان رئيسا للجمهورية، غير أن الأفكار الشخصية لا تُجيز انفصاله عن الدولة التي يقودها، فيسلك سلوكاً مزدوجاً يجعله معارضاً داخل القصر، ويكابد صعوبة بنيوية في الانتقال من موقع رجل القانون المستقل حزبياً إلى موقع رئيس البلاد الذي يسهر على تسيير الشأن العام وفقاً للدستور. ويصرف النظر عن رأيه الخاص في الأحزاب والنواب، فهؤلاء يمثلون في هذه الأونة الشعب، ولهم أن يزاولوا الصلاحيات والسلطات التشريعية والرقابية، وأن يختاروا من بينهم من يتولى السلطة التنفيذية، وللرئيس أن يحتفظ بآرائه الذاتية بغير نقصان، تماماً كما أن على ممثلي الشعب وزعماء الأحزاب أن يحترموا موقع الرئاسة المنتخبة بالاقتراع المباشر، بصرف النظر عن رأي أيٍّ منهم بالرئيس، وأن تتجاوز الخلافات والاجتهادات القبول أو النفور الشخصي إلى رحبة الاحتكام إلى الدستور، وإلى مصلحة البلاد والعباد في عبور المرحلة الانتقالية التي طال العهد عليها، والانصراف إلى معالجة المعضل الاقتصادي والاجتماعي الذي يثقل كاهل ملايين التونسة، والذي يُخرج

(ياسين عياد/ي/الأناضول)

> مؤسف أن تجربة وصول رجل إصلاحي، ذي خلفية قانونية ونزعة أخلاقية، إلى سدّة الحكم عبر صناديق الاقتراع، قد بات الإخفاق يحفّ بها

الشبان المتطلّعين عن طورهم، ويدفعهم إلى عنف مرذول.

إنه لمن المؤسف حقا أن تجربة وصول رجل إصلاحي، ذي خلفية قانونية ونزعة أخلاقية، من خارج النخبة المعروفة، إلى سدّة الحكم عبر صناديق الاقتراع، قد بات الإخفاق يحفّ بها. لأسباب بسيطة وأخرى مركبة. ومن الأسباب البسيطة المباشرة أن الرجل لا يجد نفسه في النظام الذي وصل من خلال آلياته إلى الحكم، وإذا كان ذلك من حقه، فإن هذا الحق منوط بأن يعمل الرئيس مع قوى منتخبة وتمثيلية أخرى إلى إجراء «إصلاحات» وفق ما يتيحه الدستور إذا أمكنه ذلك، و

هل تتصادم السياسات الأميركية والإسرائيلية في عهد بايدن؟

حسن نافعة

قد يبدو السؤال مستغربا أو حتى مستهجنا، خصوصا لدى القارئ المتابع والمدرك لحقيقة العلاقات الأميركية الإسرائيلية التي كانت وما تزال تشكل استثناء يخرج عن النمط المألوف في تاريخ العلاقات الدولية، فهناك ما يشبه الإجماع على أن للعلاقات الأميركية الإسرائيلية خصوصية تميزها عن كل أنواع العلاقات الدولية الثنائية. بل إن بعضهم يرى أن من الخطأ أصلا اعتبار العلاقة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل جزءا من علاقاتها الدولية أو سياستها الخارجية، لأن الأصح، من وجهة نظرهم، اعتبارها من قبيل العلاقات الداخلية التي تربط بين الحكومة الفيدرالية في واشنطن وحكومة أية ولاية أميركية أخرى. وقد بات من المسلم به أن الولايات المتحدة الأميركية، أيا كان شكل الإدارة التي تقودها، لا تتعامل مع حكومة إسرائيل باعتبارها حكومة تمثل دولة أجنبية، وإنما باعتبارها جزءا من المجتمع الأميركي نفسه. ومع ذلك، يُظهر الفحص الموضوعي المجرّد للمسار التاريخي للعلاقات الأميركية الإسرائيلية بجلاء أنه لا يخلو من منعطفاتٍ تشهد تباينا شديدا في المصالح بين البلدين، وبالتالي تباينا أيضا في زوايا الرؤية للأمور ذات الاهتمام المشترك، يمكن أن يصل، أحيانا، إلى حد التناقض أو حتى الصدام. وأذكّر القارئ هنا بواقعتين تؤكّدان هذا المعنى:

الأولى: جرت عام 1956، حين تواطأت إسرائيل مع كل من فرنسا وبريطانيا لارتكاب جريمة العدوان الثلاثي على مصر، ولأن هذا التواطؤ تم من وراء ظهر الولايات المتحدة، وفي وقت كانت فيه الأخيرة تخطط لوراثة الاستعمار التقليدي في منطقة الشرق الأوسط، ولتطويق الاتحاد السوفييتي بسلسلة من الأحلاف العسكرية، فقد انتهزت الفرصة للوقوف في وجه العدوان، ولم تتردّد في ممارسة ضغوط مكثفة على إسرائيل، لحملها على الانسحاب من سيناء، وهو ما تم بالفعل، على الرغم من أن إسرائيل كانت قد أعلنت، بالفعل، عن ضم سيناء إليها.

الثانية: جرت عام 1991. حين تمنّعت إسرائيل عن قبول دعوة للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام. ولأن الولايات المتحدة بدت، في ذلك الوقت، حريصة على الوفاء بوعد كانت قد قطعته على نفسها بالدعوة إلى مؤتمر دولي يعالج قضايا الصراع العربي الإسرائيلي دفعة واحدة، خصوصا بعد قبول مصر وإسرائيل المشاركة في التحالف الدولي الذي قادته لتحرير الكويت، فإنها لم تتردّد وقتها في ممارسة ضغوط مكثفة على إسرائيل، وصلت إلى حد التهديد بإلغاء ضمانات قروض بمليارات الدولارات، وذلك لحملها على المشاركة في المؤتمر، وهو ما تم بالفعل. اليوم، وبعد خروج ترامب من البيت الأبيض ودخول جو بايدن، يبدو أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية تتجه نحو الدخول في مرحلة جديدة من تناقض المصالح والأهداف. صحيحٌ أن بايدن صديق قديم لإسرائيل ولنتنياهو شخصيا، بل لم يتردد في أن يصف نفسه بـ«الصهيوني»، انطلاقا من قناعته بأنه ليس من الضروري أن يكون الانسان إسرائيليا كي يصبح صهيونيا، غير أن علينا، في الوقت نفسه، ألا نغفل أن نظرته إلى إسرائيل تختلف اختلافا كبيرا عن نظرة ترامب وحاشيته، فمن الواضح أن نظرة الأخير كانت مدفوعةً باعتبارات يغلب عليها الطابع العقائدي أو الديني، بينما يغلب على نظرة بايدن الطابع السياسي البراغماتي. من هنا قناعتي بأن السياسات الأميركية والإسرائيلية في عهد بايدن ستتابين تباينا كبيرا حول عدد من الملفات، أهمها الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، والملف الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي. ولا أستبعد أن يصل التباين إلى حد التناقض الذي قد يتطوّر إلى صدام، خصوصا إذا تمكّن نتنياهو من الاحتفاظ بمقعده رئيسا للوزراء، عقب الانتخابات التشريعية المقرر أن تجرى خلال الشهر المقبل (مارس/ آذار).

للتباين في الموقفين، الأميركي والإسرائيلي، بشأن كيفية معالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، جذور عميقة، تعود إلى اختلاف رؤيتي واشنطن وتل أبيب إلى كيفية التعامل مع النظام الذي استقر في إيران عقب نجاح ثورتها الإسلامية في نهاية سبعينيات القرن الماضي. صحيحٌ أنهما يشتركان معا في كراهيتهما النظام، وينسقان معا لزعزعة استقراره، بل ويسعيان لإطاحته، غير أن الوضع الجيوسياسي يفرض على كليهما التعامل معه من منطلقاتٍ مختلفة، فبينما تتعامل معه الولايات المتحدة بمنطق الدولة العظمى، ذات المصالح الكونية التي ينبغي أن تحرص عليها، تتعامل معه إسرائيل باعتباره تهديدا وجوديا، فهي لم تنس أبدا أنه النظام الذي أزاح الشاه، أهم حليف لها في المنطقة، وطرد السفير الإسرائيلي من طهران، وحوّل مقر إقامته إلى سفارة فلسطينية، بل وجعل من إيران دولة تقود محورا إقليميا لمقاومة المشروع الإسرائيلي في المنطقة. ولأن إسرائيل ترى أن محور المقاومة الذي تقوده إيران يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون تمكينها من فرض شروطها للتسوية وتصفية القضية الفلسطينية نهائيا، فمن الطبيعي أن ترى في النظام الإيراني تهديدا وجوديا غير قابل للتفاهم معه. لذا، يمكن القول إن الخلاف بين إسرائيل وإيران لا يعود فقط إلى البرنامج النووي الإيراني، وإنما يعود أساسا إلى رفض النظام الإيراني الحالي كل ما تمثله إسرائيل في المنطقة.

في سياق كهذا، ومع تراكم مظاهر الفشل في إطاحة النظام الإيراني، أو الحدّ من تمدّد نفوذه في المنطقة، من الطبيعي أن تسعى إسرائيل دائما إلى توسيع الفجوة بين النظامين، الإيراني والأميركي. ولأن هذه المساعي وصلت، في عهد الرئيس أوباما، إلى طريقٍ مسدود، خصوصا حين أقدم أوباما مع مجموعة 5+1 على إبرام صفقةٍ حول البرنامج النووي الإيراني في إبريل/ نيسان عام 2015، فقد كان من الطبيعي أن تلقي إسرائيل بكل ثقلها لإجهاض هذه الصفقة، وللحيلوله دون إتمامها. بل لقد وصل الأمر إلى حد إقدام نتنياهو على تحدّي الرئيس أوباما في عقر داره، ولم يتردّد في مهاجمته، في خطاب ألقاه أمام الكونغرس بمجلسيه، في مارس/ آذار 2015. وحين خسر نتنياهو الجولة، بدأ يراهن على ترامب الذي وعد في حملته الانتخابية بالانسحاب من الاتفاق. لذا حين فاز ترامب، وانسحب فعلا من الاتفاق النووي، وراح يتبنّى سياسة العقوبات القصوى في مواجهة إيران، أحس نتنياهو بالنشوة والنصر، وعادت السياسة الأميركية لتتطابق من جديد مع السياسة الإسرائيلية، غير أن صمود إيران في وجه العقوبات الأميركية، من ناحية، ورحيل ترامب من البيت الأبيض بعد فترة ولاية واحدة، من ناحية ثانية، شكلا انتكاسة جديدة لنتنياهو، وقلبا مفردات المعادلة من جديد. ولأن إدارة جو بايدن تعدّ، بشكل أو بآخر، امتدادا لإدارة أوباما، يتوقع أن تعود العلاقات الأميركية الإسرائيلية إلى النقطة التي كانت عندها قبيل رحيل أوباما من البيت الأبيض، وهي نقطة تقترب تدريجيا من احتمالات الصدام.

> ليس بايدن في وضع يمكنه من إعادة النظر في قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس

> إسرائيل ترى أن محور المقاومة الذي تقوده إيران يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون تمكينها من فرض شروطها للتسوية

يبدو الأمر مختلفا حول ملف الصراع العربي الإسرائيلي، ففي الظاهر تبدو مساحة التباين بين السياسيتين، الأميركية والإسرائيلية، حول طريقة إدارة هذا الملف أقل وضوحا وأضيق نطاقا، غير أن الأمور تبطن بأكثر مما تفصح، فمن المعروف أن نتنياهو صفق طويلا لترامب، حين طرح الأخير «صفقة القرن» التي حصل بموجبها على اعتراف أميركي بسيطرة إسرائيل على القدس موحدة، وتم نقل السفارة الأميركية إليها بالفعل، كما حصل على اعتراف أميركي بسيادة إسرائيل على الجولان السورية، وبحق إسرائيل في ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة ومنطقة غور الأردن. ثم عاد نتنياهو، وصفق أكثر لترامب، حين بدأ الأخير يمارس ضغوطا هائلة على السلطة الفلسطينية لتقبل «صفقة القرن»، وحين راح يمارس ضغوطا مماثلة على الدول العربية، لكي تشرع في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، من دون انتظار للانسحاب أو لوفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه الحقوق الفلسطينية. لذا كان من الطبيعي أن يمثّل سقوط ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية صدمة شديدة لنتنياهو، لأن هذا السقوط أحال أغلب المكتسبات الإسرائيلية إلى مجرد حبر على ورق.

صحيحٌ أن بايدن ليس في وضع يمكنه من إعادة النظر في قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وليس أمامه سوى الترحيب بخطوات التطبيع التي تمت مع بعض الدول العربية، وربما يشجع آخرين على الانضمام إليها، غير أنه لن يستطيع، سياسيا أو أخلاقيا، تقديم شيك على بياض لإسرائيل كما فعل ترامب. لذا، لن يكون بمقدور نتنياهو، حتى لو فاز في الانتخابات المقبلة، ضم المستوطنات أو غور الأردن أو مواصلة عملية الاستيطان بالوتيرة القديمة نفسها. وربما يكون من المفيد هنا أن نذكر بقرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي يدين الاستيطان ويحرّمه، وقد اتخذ في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2016، أي قبل أيام قليلة من انتهاء فترة الولاية الثانية لأوباما الذي رفض استخدام حق النقض (الفيتو) للحيلولة دون صدوره، وليس من المستبعد أبدا أن يستخدم جو بايدن هذا القرار أداة للضغط على نتنياهو. مما تقدّم سوف يجد جو بايدن نفسه في موقفٍ لا يحسد عليه، فهو مطالب، من ناحيةٍ، بالعودة إلى الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، لكن إسرائيل لا تريده أن يفعل، وسوف تقاوم خططه للعودة بكل ضراوة. وهو مطالبٌ، من ناحية ثانية، بالعمل على إحياء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أساس الالتزام بحل الدولتين، بدلا من صفقة القرن، لكن إسرائيل لا تريده أن يفعل، وسوف تقاوم خططه على هذا الصعيد أيضا بكل ضراوة. والخيارات المتاحة أمام بايدن ليست كثيرة. ففي كلتا الحالتين، ولكي يثبت مصداقيته السياسية والأخلاقية وحرصه الحقيقي على أن يستعيد للولايات المتحدة هيبتها المفقودة في كل العالم، عليه أن يكبح جماح إسرائيل. بعبارة أخرى، بات على بايدن أن يدرك أنه لن يكون في مقدوره ممارسة سياسة خارجية أميركية مختلفة عن التي مارسها ترامب. وفي مقدوره إعادة إسرائيل إلى حجمها الحقيقي، وتحويلها دولة عادية راغبة في صنع سلام حقيقي مع جيرانها، فهل يستطيع جو بايدن، بل هل يجرؤ؟

(كاتب وأكاديمي مصري)

اللغة الكردية التي لا يتبنّاها السوريون

شفان إبراهيم

تتحدّث المخيلة الكُردية دوماً عن عقود المحق والسحق التي طاولت اللغة والأدب الكُرديَيْن. حديث لا ينفكّ عن استحضار حجم الردح والحيْف الذي وقع عليها وعلى حواملها من متعمقين أو مُدرّسين لها في الغرف الموصدة الأبواب. هذا عدا عن الجملة التي لا تزال ترافق ذاكرة طلبة المدارس والمدرسين الكُرد «ممنوع الحكي بغير العربية»، إلى أن تم تحديثها خلال الأعوام التي تلت الانتفاضة الكُردية في 2004 في قامشلو، «ممنوع الحكي بلغة أجنبية» مع فشل منع المدرسين من الحديث بلغتهم الأم بين بعضهم بعضا في غرف المدرسين وإدارة المدرسة. ولا تجد تلك الذاكرة حرجاً في الحديث عن الضرب المبرّح الذي كان الطالب يتلقفه بمجرّد الحديث بلغته. ذلك كله أمام أعين الطلبة والكادرين، التدريسي والإداري، من باقي المكونات. إلى هنا، ليس الأمر جديدا، خصوصا أن ثمة مظلومية سورية عامة اليوم، تشمل الجميع، وعلى الصعد والميادين كافة.

بيد أن جدّة الموضوع تكمن في استمرار النُخب العربية، ومن يتشرّب من أفكارهم، في التصعيد ضد تثبيت اللغة الكردية لغة قومية للشعب الكردي، ووطنية في الدستوري السوري المقبل، خصوصا مع إهمال المعارضة السورية تدريسها ضمن مناطق سيطرتها، والأكثر مدعاة للاستهجان وإثارة الحساسيات القومية والأخلاقية ما تتعرض له اللغة الكُردية في عفرين، إحدى أكثر المناطق كثافة وضخامة بنسبة وجود الكُرد في سورية. هذا عدا عن أدبيات المعارضة التي لا تتنازل لكتابة أسطر بالكُردية في بياناتها أو ورقياتها. كما لم تقدّم المعارضة السورية مشروعا أو برنامجا واضحا للغة الكردية، ولو على صعيد الإعلام، إضافة إلى غياب تصوّر واضح من طرفي الحوار ضمن اللجنة الدستورية السورية لأي تصوّر حول اللغة الكردية. لم يستوعب عديدون، حتى الساعة، معنى أن تكون لغة الشعب الكُردي ملكا لجميع السوريين، وترسيخها دستوريا يضمن لها حماية سياسية وقانونية واجتماعية. وهو الفعل الذي يحمل ازدواجين، إما إنه يُثير المخاوف، ويطرح أسئلة تتعلق بمصير العيش المشترك والتعدّد اللغوي مستقبلاً، أو أنه الفعل الذي إن وجد أشاع ارتياحا نفسيا وشعبيا.

في عمق الموضوع، ثمّة رغبة وإصرار كرديان على إدراج اللغة الكردية في المنظومة التعليمية السورية مستقبلاً، يترافق معهما سؤال: لماذا ليس اليوم؟ وهل المعارضة السورية عاجزة عن الطلب من بعض اللغويين والمختصين الكُرد تأليف منهاج للمرحلة الابتدائية باللغة الكردية؟ في المقابل، ثمة سؤال بحاملين جهويين: لماذا لم تلجأ «الإدارة الذاتية» إلى تأهيل كوادر لكتب مدرسية وحوامل تربوية لتدريس اللغة الكردية، بعيداً عن قضايا جعلها طريقة للسيطرة على المجتمع، خصوصا أن إسناد تدريس اللغة الكُردية إلى حملة شهادات ما دون المعاهد سبب كارثة تعليمية عميقة على صعيد أهلية تلك الشريحة التي حصلت على «كورث باللغة الكُردية». عدا عن التخبط الذي عاشته مراحل فرض المناهج باللغة الكردية لدى «الإدارة الذاتية»، ولم تكن منضبطة، لا بنواظم واضحة ولا تخطيط تربوي، مع فقدان محدّدات التعليم الاستراتيجي، وليست صفة إيجابية أن تتغير وتتعدل المناهج بشكل مستمر، فخلال ست سنوات من عمر مناهجها غيّرتها بما لا يقل عن ثلاث مرات.

ولماذا لم يبادر المجلس الكردي إلى استغلال وجوده ضمن أروقة المعارضة وممثليته في إقليم كردستان وأوروبا بالضغط على بعض المانحين، لتشكيل مجموعة من الخبراء والضليعين باللغة والأدب الكرديين، على أقل تقدير، لتأليف منهاج مبدئي أو مجموعة من القصص باللغة الكُردية، معتمدين على جامعيين ضليعين في اللغة الكردية، أو خرّيجي الأدب الكردي من جامعات إقليم كردستان، والمعاهد الكردية في تركيا، أو المعهد الكردي في باريس، أو بمن فيهم خرّيجو المعهد العالي للغات في دمشق، الذين حصلوا على تدريباتٍ ودروس لغوية جيدة.

لا سر في القول بشأن الإرباك الذي يُصيب السوريين، كرداً وعرباً، بشأن حداثة تجربة نقل اللغة الكردية من لغة شفهية لها من الأبجدية والأدب والتراث والمنشورات والمؤلفات المختلفة، على عدم كثرتها، في المدونة بالكردية، وهي ما كان كفيلاً بجعلها لغة تحافظ على نفسها، إلى لغة مدرسية داخل نطاق المنطقة الكُردية في سورية وخارجها، والاعتراف الدستوري، وتغيير المنظومة التربوية بما يتناسب واللغة الجديدة التي ليس من الحكمة أن تكون لغةً مدرسيةً فقط، من دون لغة التدريس، فهي، في حدّها الأدنى، لا تشبع حساسيات القواعد الاجتماعية الكردية في سورية. بل ثمّة رغبة ومطلب شعبيان وأهليان بتدريس اللغة الكردية، أفقياً وعمودياً. المطلب المُحق لا يجوز أن يبقى على صعيد الدعوات الشفهية أو المطالب ضمن الاجتماعات السياسية أو غيرها؛ فثمّة حاجة للتنبؤ بالمشكلات التي ستظهر خلال تلك النقلة للغة الكردية، من قلة الكتب والمراجع، وقلة المدرسين المختصين. خصوصا أن كتلة «المدرّسين»، الموجودين حالياً في المنطقة الكُردية، هم بأكثريتهم خرّيجو «مؤسسة اللغة الكردية» التابعة لـ «الإدارة الذاتية». وتدريس اللغة الكردية، سواء منهاجا أو لغة، يحتاج إلى تراكم معرفي وتحصيل علمي، وهو المفقود لدى أعدادٍ لا يستهان بها من خرّيجي تلك المؤسسة. إضافة إلى وجود كتلة من النخب الكردية المتقدّمة في تحصيلها العلمي في غير اختصاص الأدب واللغة الكرديين، لكنهم على اطلاع عميق ودراسات، على مدى سنوات طويلة، بالموضوع، يضاف إليهم أعداد من خرّيجي الأدب الكردي من جامعات كردستان العراق وتركيا ومعاهدهما. هؤلاء يُمكن أن يُشكلوا العمود الفقري لمؤسسة خاصة لتدريس اللغة الكردية، وتأهيل المدرسين، وما تحتاج إليه العملية التربوية بالكُردية من مناهج ومراجع وما شابه.

> ثمّة رغبة وإصرار كرديان على إدراج اللغة الكردية في المنظومة التعليمية السورية مستقبلاً، يترافق معهما سؤال: لماذا ليس اليوم؟

> هل سيتمكّن الكردي من الحديث تحت قبة البرلمان باللغة الكردية مع أجهزة الترجمة إلى العربية؟

وفقاً لذلك، فإن أسئلة تربوية تعليمية، مرتبطة بالسياسة والمستقبل السوري، تطرح نفسها. ما المنتظر من تعليم اللغة الكردية اليوم وغداً؟ هل يمكن أن تتحوّل إلى لغة وطنية يطالب بها العرب قبل الكرد؟ وهل ستكون، في أعلى تجلياتها، تدريس بعض الحصص الأسبوعية كلغة محكية محلية، أم سنشهد إدخالها في المناهج والكتاب المدرسي؟ وهل ستُفتتح فروع ومعاهد للغة والأدب الكُردي في الجامعات والمعاهد السورية، كباقي اللغات؟ وهل يُمكن أن نجد إقبالاً من المكون العربي للحصول على لقب مدرس لغة كردية، أسوة بمدرّسي اللغة العربية من أبناء القومية الكُردية؟ وقد سمع كاتب هذه الأسطر من خبراء في اليونسكو، في لقاء معهم، إن أحد أهم عوامل حيوية أي لغة هو تدريسها وفق قواعد محدّدة، وهي الإملاء والصرف والنحو والكتاب المدرسي والمدرس المتخصص ووسائل التدريس وطرائقه.

ثمّة مشكلة توضحت عبر الديناميكيات التي ظهرت خلال علاقة الكرد والعرب في سورية، وبشكل أعمق بعد العام 2011، إذ يشعر الكردي بحجم الصراع والصداع الجمعي الذي يدور في رأس شريكه العربي، من دون تعميم، من تمتيع اللغة الكردية بصفة اللغة الرسمية في الدستور السوري الجديد، فالكرد يرغبونها أن تكون إحدى المكتسبات السياسية الدستورية، والنخب السورية تتوجس من المطلب؛ مخافة انتعاش الهوية الكردية، والأصح ما بين هذا وذاك، أن تصبح الكردية لغة وطنية سورية ومطلبا جمعيا، خصوصا أن من وظائف اللغة التقارب المجتمعي وإيجاد جسور العيش المشترك، مع العلم أن إحدى وسائل الاندماج المجتمعي والانسجام والتنمية الدائمة هي التعدّدية اللغوية، لكن وفقاً للصيغ المطروحة، فإنها تحمل بذور انفجار شعبي قادم، أو مواجهات ناعمة في حدّها الأدنى، سواء مباشرة أو عبر وسائل الإعلام. وللتنبيه، لن تحلّ القضية بمجرد تدوين بضع كلمات بالأحرف الكُردية على المباني الوزارية وما شابه، أو كتابة أسطر ضمن الشريط الإخباري للإذاعات المحلية بين حين وآخر. بل تتعدّى القصة إلى سؤال آخر: هل سيتمكّن الكردي من الحديث تحت قبة البرلمان باللغة الكردية مع أجهزة الترجمة إلى العربية؟ لذا، إن كانت لغة شعب تاريخي في المنطقة، تتحوّل أداة للمساومة والابتزاز السياسي، فعن أي مستقبل وشراكة سياسية وطنية سنتحدّث؟

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads